



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

رفع الربو لتعويض البنوك عن رفع الفائدة على الودائع

أدوات «المركزي».. تضيق

أحمد بوهرعي

رفع بنك الكويت المركزي سعر إعادة الشراء «الربو» لليلة واحدة بنحو 0,25٪ إلى 2,25٪، كما رفع «الربو» لمدة أسبوع من 2,25٪ إلى 2,50٪، ولمدة شهر من 2,75٪ إلى 3٪، وذلك حسب بيانات «المركزي» التي أعلنتها أمس الخميس على موقعه الإلكتروني. ويأتي ذلك عقب تثبيت «المركزي» للفائدة عند 3٪ مساء أمس مخالفًا رفع الفائدة الأميركية بربع نقطة مئوية.

وتفسر السوق المصرفية قرار رفع سعر الربو كمحاولة من «المركزي» لاستخدام أدواته المتاحة لإعطاء هامش للبنوك لرفع الفائدة على الودائع وتعزيز جانبيه الدينار مقابل الدولار، بعد تثبيت الفائدة من قبله، لكن الفارق بين فائدة العميل أصبح يضيق بعد استمرار «المركزي» في سياسته في تثبيت الفائدة في الكويت.

رفع الربو

وفي هذا السياق، يقول كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك الكويت الوطني د.سعادة شامي: إن اتخاذ «المركزي» قرار عدم رفع سعر الخصم الأساسي بالكويت جاء لعدة أسباب، منها أنه يريد تعزيز النمو الاقتصادي بالكويت الذي يشهد نسب نمو معتدلة، بالإضافة إلى أن نسبة الائتمان المصرفي منخفضة مقارنة بباقي دول الخليج، وأيضا التضخم في الكويت أقل من 1٪، مشيراً إلى أن قرار «المركزي» يعتمد على حركة الودائع والفرق بأسعار الفائدة بين الدينار والدولار. وأضاف شامي أن البنك «المركزي» طلب من البنوك الكويتية رفع نسبة الفائدة على الودائع لديها مقابل رفعه لسعر «الربو» وهو ما يقصد به الفائدة التي يدفعها البنك المركزي للبنوك عندما تكون لديها ودائع مع البنك المركزي، وذلك تعويضاً للبنوك عن ارتفاع نسبة الفوائد على الودائع لديهم، وأوضح أن ربحية البنوك الكويتية قد تتأثر جراء هذه القرارات، ولكنه لفت إلى أن السيولة التي تمتلكها البنوك إذا تم توزيعها مع البنك المركزي في صورة ودائع لديه سيدفع عليها 25 نقطة مئوية زيادة على هذه الودائع حتى يعوضهم عن الارتفاع بسعر الفائدة على الودائع، وقال أنه من الصعب التوصل حالياً بما سيقرره بنك



الفارق بين فائدة الدينار والودائع ينقل لصالح العملة الخضراء

مؤشرات سلبية لاستمرار تثبيت الفائدة.. السوق «مو ماشي»

أداة إصدار السندات لصالح وزارة المالية لم تعد موجودة!

الودائع وصلت لأعلى مستوياتها التاريخية

43 مليار دينار



الشهري: المستثمر

سيفضل الودائع.. مخاطر أقل وعوائد أعلى

الودائع، حيث كانت لديه إمكانية لإصدار سندات لصالح الحكومة ولأغراض سد العجز في الميزانية العامة، لكنه توقف عن استخدام هذه الأداة تحديداً لعدم تجديد قانون الدين العام في أكتوبر الماضي من قبل البرلمان الكويتي. وقد رفعت البنوك المحلية الفائدة على الودائع اعتباراً من أمس. ووصلت الودائع في البنوك الكويتية إلى مستويات قياسية، فبحسب آخر بيانات للمركزي عن يوليو الماضي فقد بلغت 43 مليار دينار أو نحو 140 مليار دولار، وهي أعلى مستويات للودائع بالبنوك الكويتية تاريخياً.

ومع استمرار «المركزي» في سياسته لتثبيت الفائدة، فإن السوق لتقط مؤشرات عن وجود صعوبات اقتصادية محلية رغم كل الحديث الرسمي عن النمو في الاقتصاد. وقال «المركزي» في بيانه أول من أمس أنه اتخذ قراره «في ظل تواضع معدلات نمو الائتمان المصرفي المحلي المرتبط أساساً بتواضع معدلات النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية».

3٪، والأمريكي 2,25٪، سيحدث ضغطاً على الدينار لأن المستثمر المحلي قد يفضل الاستثمار بالخارج.. فالخاطر أقل والعوائد أعلى».

الودائع أفضل

وقال المحلل المالي عبيد الشهرعي: «اتوقع الفرق البسيط بين سعر الفائدة المركزي الكويتي

4 دول خليجية ترفع الفائدة

اتخذت 4 بنوك مركزية خليجية قرارات برفع أسعار الفائدة، عقب قرار المجلس الاحتياطي الأمريكي برفع الفائدة مساء يوم الأربعاء الماضي. وقالت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) في بيان نشر عبر موقعها على الإنترنت، إنها قررت رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء العكس بواقع 25 نقطة أساس إلى 225 نقطة أساس (2,25٪) من 200 نقطة أساس، وأضاف البيان أن المؤسسة قررت رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء إلى 275 نقطة أساس (2,75٪) من 250 نقطة أساس على أن يسري القرار باثني فوري، ويأتي هذا القرار لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي أمام تطورات الأسواق المالية العالمية، وتواصل مؤسسة النقد العربي السعودي مراقبة وإدارة السيولة المحلية

بيان «المركزي»: الإبقاء على سعر الخصم لتعزيز جاذبية الدينار



أصدر بنك الكويت المركزي بياناً أول من أمس أعلن فيه عن قرار مجلس إدارته بالإبقاء على سعر الخصم لديه دون تغيير عن مستواه الحالي البالغ 3,0٪، ومواصلة التحرك باستخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة وإجراءاتها لتعزيز جاذبية العملة الوطنية وتنافسيتها. وأضاف البنك في بيانه، أنه حرص على تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي غير التضخمي للقطاعات غير النفطية، وتكريس تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخلات المحلية، باعتبارها ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية.

وفي هذا السياق، أوضح محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة البنك د.محمد الهاشل، في تصريح صحفي، أن قرار مجلس إدارة البنك الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير ومواصلة استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة وإجراءاتها – التي تشمل سندات وتورق البنك المركزي ونظام قبول الودائع لأجل من البنوك المحلية والتدخل المباشر – جاء في إطار المتابعة المتواصلة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والتحديات والمصرفية واتجاهاتها المتوقعة، وأسعار الفائدة على العملات العالمية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، وفي ضوء قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه بتاريخ 2018/9/26 رفع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية.

ولفت الهاشل إلى أن قرارات البنك المركزي في مجال السياسة النقدية بما في ذلك القرارات والإجراءات ذات الصلة بأسعار الفائدة

الحدود القصوى القائمة حالياً لأسعار الفائدة على القروض بموجب سعر الخصم الحالي، حيث تعمل قوى المنافسة بين البنوك لاستقطاب المقترضين في ظل تواضع معدلات نمو الائتمان المصرفي المحلي المرتبط أساساً بتواضع معدلات النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وأشار إلى أنه يستدل من البيانات المتوافرة حتى تاريخه على تمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي وأسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي مع بقاء ذلك الهامش لصالح الودائع بالدينار بما عزز تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها، وكذلك استقرار الهامش بين أسعار الفائدة على القروض بالدينار وأسعار الفائدة على الودائع بالدينار لدى البنوك المحلية عند معدلات مناسبة، وبما يمثل دعامة أساسية لاستقرار المالي.

المحلية ترتكز في أساسها على القراءة الفاحصة لأحدث البيانات والمعلومات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المتوافرة بما في ذلك معدلات الأداء الاقتصادي العام ومؤشرات السيولة المحلية وحركة الودائع والائتمان المصرفي وأسعار الفائدة على الدينار الكويتي وعلى العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، حيث إن تلك البيانات هي من أهم محددات الحاجة لتحريك أسعار الفائدة هذه وأسعار الفائدة على الأدوات المناسبة لتحقيقها. كذلك، أوضح المحافظ أن الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير في المرحلة الحالية جاء مستنداً إلى ما تشير إليه البيانات المتوافرة في شأن قدرة البنوك المحلية على استيعاب جهود البنك المركزي لتعزير أسعار الودائع على الودائع بالدينار لديها، في ظل

الشركات الأصغر حجماً تقاعست عن الاستعداد لتطبيقها

«كي بي ام جي»: شركات التأمين تشعر

بضغوط متزايدة مع اقتراب تطبيق المعايير الدولية

9 حافظاً للابتكار مما يمكن شركات التأمين من إعادة النظر في استراتيجياتها وعملياتها المالية والابتكارية. وبالرغم من أن تكلفة التطبيق يمكن أن تكون مرتفعة، إلا أن البحث الذي أجريناه يشير إلى أن الفرض الناتجة يمكن أن تكون أعلى بكثير».

وأضاف: «بالنظر إلى أعداد الأفراد المطلوبين أداء هذا العمل المعقد، يصبح تأمين العدد الكافي من المتخصصين تحدياً كبيراً. إن ما يقارب النصف، وتحديداً 45٪ من أكبر شركات التأمين لديها بالفعل فرق عمل تضم 50 فرداً أو أكثر، ونصف شركات التأمين المتوسطة لديها ما يصل إلى 25 فرداً مكلفين بهذه المهمة. كما أن توفير المزيد من التدريب يعد حاجة ملحة وقامت معظم شركات التأمين حتى الآن بتقديم التدريب فقط لأعضاء فرق تطبيق المعايير لديها». وتابع: «بالرغم من التحديات خلال المرحلة القادمة، ترى كافة شركات التأمين الكبيرة تقريباً، وتحديداً 97٪ ممن شملتهم الدراسة، أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة تشكل فرصة لها لإعادة تشكيل نشاطها وأعمالها من خلال التركيز على رفع كفاءة التشغيل (التي حددتها 77٪ من الشركات) وتعزيز وتطوير العملية الأوتوماتية (65٪ من الشركات) وتحديث الأنظمة (58٪ من الشركات)». وستظهر تحديات تشغيلية جديدة وتصبح محور الاهتمام مع تقدم الاستعدادات. تتوقع 7٪ فقط من شركات التأمين التي شملتها الدراسة أن تكون مستعدة من حيث المدة الزمنية خلال سنتين من العمل المتوازي، بينما يتوقع أكثر من نصف هذه الشركات، 65٪ منها، الحاجة لسنة واحدة فقط من العمل المتوازي قبل بدء التطبيق الفعلي، وتؤيد شركات التأمين تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 99٪ ومن ناحية أخرى ثلاثة أرباع هذه الشركات تقريباً تخطط لتأجيل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 9 بغرض تحقيق التناسق مع المعايير الدولية للتقارير المالية 17.

ذكر تقرير «كي بي ام جي» العالمية أن شركات التأمين الكبيرة رفعت درجة استعداداتها لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 17 والمعياري الدولي للتقارير المالية 9، ولكن شركات التأمين الأصغر حجماً تقاعست عن الاستعداد لتطبيقها.

وأوضح التقرير أن هناك 67٪ من شركات التأمين الكبيرة (التي تتجاوز قيمة أقساط التأمين لديها 10 مليارات دولار) ممن شملتهم الدراسة، بلغت مرحلة التصميم أو التطبيق للمعياري الدولي للتقارير المالية 17 بينما وصل عدد مقارب من هذه الشركات بنسبة 64٪ إلى مستوى مماثل فيما يتعلق بالمعياري الدولي للتقارير المالية 9.

وبإجراء مقارنة، تبين أنه من بين شركات التأمين الأصغر حجماً (التي تبلغ قيمة أقساط التأمين لديها أقل من مليار دولار)، هناك فقط 10٪ و 25٪ من هذه الشركات بدأت عملية التصميم أو التطبيق للمعياري الدولي للتقارير المالية 17 والمعياري الدولي للتقارير المالية 9. وقد أفاد 90٪ من شركات التأمين أنها تتوقع وجود صعوبات في إيجاد عدد كاف من الأفراد ذوي المهارات اللازمة لتنفيذ المهمة، بينما ينتاب انفعال هذه الشركات القلق بشأن تأمين الموازنة الكافية لذلك.

وفي هذا السياق قال الشريك ورئيس الخدمات المالية في «كي بي ام جي» الكويت بافيس غاندي: «قطعت الشركات في كافة أنحاء العالم أشواطاً كبيرة في مساعيها الرامية إلى تطبيق التغييرات اللازمة بهدف الالتزام بمعايير التقارير المالية الجديدة، بينما لا تزال المنطقة في مرحلة بدء الاستعداد لتأثير هذا التغيير المحاسبي الهام. يمكن اعتبار المعايير الدولية للتقارير المالية 17 والمعياري الدولي للتقارير المالية

4 دولارات زيادة عن سعر التعادل في ميزانية 2018/ 2019

النفط الكويتي يقترب من 80 دولاراً للبرميل..

أعلى مستوى في 4 أعوام

أحمد مغربي



البرميل في نهاية أغسطس الماضي 75,22 دولاراً. وبلغ متوسط سعر برميل النفط الكويتي 76,78 دولاراً للبرميل خلال السنة المالية الحالية 2018/ 2019. وجاءت ارتفاعات النفط الأخيرة في ظل فرض الولايات المتحدة عقوبات لوقف صادرات النفط من إيران، ثالث أكبر منتج بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، من الرابع

الأسعار إلى ارتفاع

مع بدء سريان

العقوبات الأميركية

على إيران نوفمبر

المقبل



ارتفع سعر برميل النفط الكويتي أمس ليلبغ 79,55 دولاراً، مسجلاً بذلك أعلى مستوى منذ 4 سنوات تقريباً، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وبذلك يكون برميل النفط الكويتي حقق أفضل سعر منذ أكثر من 4 سنوات عندما بلغ نفس مستوى الأسعار في 27 أكتوبر 2014، قبل أن يبدأ عجلة التراجع، وليستمر فترة طويلة دون هذا المستوى.

وبارتفاع الأوس، واصل النفط الكويتي صعوده للجلسة الخامسة على التوالي، حيث لم يشهد البرميل تراجعاً في سعره منذ جلسة الثلاثاء قبل الماضي الموافق 18 الجاري. وخلال الخمس جلسات الأخيرة، نجح برميل النفط الكويتي في الارتفاع 5,7٪، محققاً مكاسب بنحو 4,3 دولارات.

وعلى مستوى الشهر الجاري ارتفع برميل النفط الكويتي 5,8٪ بمكاسب بلغت 4,33 دولارات، حيث بلغ سعر